



حفظه الله،

عطوفة الأخ/ د. رشدي وادي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع / التقرير الشهري الخاص بأنشطة وإنجازات الوحدة القانونية عن شهر (يناير) 2021م

نهديكم أطيب التحيات وبالإشارة للموضوع أعلاه ، فيما يلي بياناً بأهم الأعمال والنشاطات التي تم إنجازها من قبل الوحدة القانونية خلال شهر (يناير) 2021م المنصرم للتفضل بالإطلاع :-

1. إحالة عدد (147) قضية للنائب العام بشأن أشخاص قاموا بارتكاب العديد من الجرائم والمخالفات الاقتصادية خلافاً لقانون حماية المستهلك رقم 21 لسنة 2005م وقانون الموازين والمقاييس والمكاييل وقانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم 6 لسنة 2000 وقانون المصادر الطبيعية رقم 1 لسنة 1999 وقانون دمع ومراقبة المعادن الثمينة رقم 5 لسنة 1998 والقرار بقانون رقم 11 لسنة 1966 بشأن قمع التدليس والغش التجاري، وقد توزعت تلك الحالات على المحافظات المختلفة لقطاع غزة وذلك على النحو التالي :

محافظه غزة	محافظه شمال غزة	محافظتي الجنوب	منطقة الوسطى
11 إحالة	32 إحالة	76 إحالة	28 إحالة

2. إجراء عدد (119) تسوية مالية وتصالج مع عدد من التجار وذلك بدفعهم لمبالغ مالية لارتكابهم مخالفات وتجاوزات خلافاً لقانون حماية المستهلك رقم 21 لسنة 2005م وقانون الموازين والمقاييس والمكاييل وقانون المواصفات والمقاييس الفلسطينية رقم 6 لسنة 2000 وقانون المصادر الطبيعية رقم 1 لسنة 1999 وقانون دمع ومراقبة المعادن الثمينة رقم 5 لسنة 1998 والقرار بقانون رقم 11 لسنة 1966 بشأن قمع التدليس والغش التجاري، حيث بلغ إجمالي قيمة التسويات المالية المحصلة من قبلهم بمبلغ وقدره (68469) ثمانية وستون ألفاً وأربعمائة وتسعة وستون شيقل حيث توزعت تلك التسويات على المحافظات المختلفة لقطاع غزة وذلك على النحو التالي :

محافظه غزة	محافظه شمال غزة	محافظتي الجنوب	محافظه الوسطى
(59 تسوية مالية)	(20 تسوية مالية)	(22 تسوية مالية)	(18 تسوية مالية)
42879 شيقل	9550 شيقل	12490 شيقل	3550 شيقل





3. إعداد وصياغة عدد (3) قرارات إدارية .

4. إعداد (11) مذكرة للنيابات المتخصصة بشأن وقف تعقب أشخاص قاموا بتسوية مخالفاتهم لدى الوزارة حيث شملت تلك المذكرات محافظات قطاع غزة المختلفة على النحو التالي :

محافظه غزة	محافظتي الجنوب	محافظه الشمال	محافظه الوسطى
7 مذكرات	----	مذكرتان	مذكرتان

5. المتابعة مع التجار وأصحاب الشركات التجارية لتحصيل قيمة المطالبات المالية المستحقة عليهم بعد فحص الغيانات الخاصة ببضائعهم حيث بلغ إجمالي عدد المطالبات التي تم تحصيلها عدد (3) مطالبات مالية بمبلغ إجمالي وقدره (1030) شيقل حيث توزعت تلك المطالبات المالية المحصلة على المحافظات المختلفة لقطاع غزة وذلك على النحو التالي :

محافظه غزة	محافظه شمال غزة	محافظتي الجنوب	محافظه الوسطى
630 شيقل	-----	-----	400 شيقل

6. المتابعة لدى ديوان الفتوى والتشريع بشأن تجميع ونشر القرارات الوزارية في الجريدة الرسمية.

7. تنظيم وتحرير عدد (121) سند إقرار وتعهد على أشخاص قاموا بارتكاب مخالفات للقوانين والأنظمة والقرارات الوزارية وذلك بعد ورود محاضر ضبط بشأنهم للوحدة القانونية واستدعائهم بهذا الخصوص حيث توزعت تلك التعهدات على المحافظات المختلفة لقطاع غزة وذلك على النحو التالي :

محافظه غزة	محافظه شمال غزة	محافظتي خانيونس ورفح	محافظه الوسطى
59 تعهد	20 تعهد	22 تعهد	20 تعهد

8. مشاركة مدير عام الوحدة القانونية عبر عدد من الإذاعات المحلية بخصوص الإجراءات المتخذة بحق التجار المخالفين للأسعار المعلنة من قبل الوزارة والغير ملزمين بإجراءات السلامة المعتمدة من الجهات المختصة .

9. مشاركة مدير عام الوحدة القانونية في عضوية مجلس تدقيق الحسابات بوزارة المالية .

10. إعداد نموذج تعهد صناعي لأصحاب تعبئة وتوزيع الغاز .

11. المشاركة في عدد (3) لجان تحقيق .

12. المشاركة في لجنة إتلاف الوثائق والمستندات .



- ||ཉལ་།
 - ||མྱེད་ཀྱི་ཁྱེད་ཀྱི་ཁྱེད་།
 - སྤྱི་ལོ་ ||མྱེད་།
 - ||མྱེད་ཀྱི་ཁྱེད་ཀྱི་ཁྱེད་།
- རྒྱུ་ལྡན་གྱི་ཁྱེད་ཀྱི་ཁྱེད་།



7.2.221

ويعتبر البنود

[illegible]

19. مواصلة تقديم العون و الإشراف الإداري القانوني والتمهيدية لعمل الوزارة .
في وزارة الاقتصاد الوطني بخصوصية القوانين الإدارية.
18. استقبال المشتريات من المحامين والمختصين القانونيين والإشراف على إخراجهم لدى الإدارات العامة .
17. الرقابة على الإجراءات والمعاملات الإدارية من الوزارة أو على الأقل من قبلها من خلال النيابة العامة .
16. معالجة مشاكل (وضع بطاقة بيان على السجلات والإحصائيات وتعيين المتخصصين) وغير ذلك من المشاكل المتعلقة بالإدارة العامة والإشراف على إخراجهم لدى الإدارات العامة والإشراف على إخراجهم لدى الإدارات العامة والإشراف على إخراجهم لدى الإدارات العامة .
15. المتابعة مع بنائات محافظات قطاعات غزة المختصة بشأن المحامين المختصين في النيابة العامة من طرف الوحدة القانونية ، ومتابعة الأقسام المختصة بإصدار بشاراتهم .
14. المتابعة مع الكليات القانونية بخصوصية القوانين الإدارية والإشراف على إخراجهم لدى الإدارات العامة .
13. المشاركة في لجنة لرفع العقوبة المؤقتة للوزارة .

